

تاريخ الاستلام: 2021/09/14 تاريخ القبول: 2025/12/07 تاريخ النشر: 2025/12/25

سليم جدادي^{*1}

جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)

مخبر العلوم السياسية الجديدة

Email: salim.djeddai@univ-msila.dz

هشام براهمي²

جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)

Email: brahmi.hichem@univ-khenchela.dz

حورية قصبة³

جامعة 8 ماي 1945 قسالة (الجزائر)

مخبر الدراسات القانونية البيئية

Email: gassaa.houria@univ-guelma.dz

الملخص :

تعتبر مخرجات النسق الدولي الراهن نتاجا لإفرازات العولة - في أبعادها الهيكلية والوظيفية - عاملا محوريا في تكريس تحولات جذرية عكست مضامين التغوات التي شهدتها النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وهو ما تحاول بعض الدول مجاراته والتأقلم مع التحولات الناتجة عنه، كالجزائر على سبيل المثال؛ إلا أن الأزمة الصحية الراهنة كشفت عن تناقضات العولة، كما عززت من جهة أخرى بعض القيم المرتبطة بالجانب المؤسساتي للدول، كالتنظيم والإدارة، وإدراج التحول الرقمي في المعاملات على مختلف أشكالها، وتفعيل معايير الديمقراطية التشاركية.

وهو ما دفعنا لإجراء دراسة استكشافية لرصد الواقع الجزائري في التعامل مع رهان الديمقراطية التشاركية والتكيف مع مخرجاتها، وتحديد أبرز الآليات الفعالة لتجسيد هذا النمط مع مراعاة خصوصية المجتمع الجزائري، خاصة في ظل إمكانية تأثير حركية العولة على الثوابت المجتمعية في الجزائر كالقيم الثقافية والتقاليد، فقد تعزز وعي المواطنين بأهمية مشاركتهم في اتخاذ القرارات، لكن ذلك قد ينتج عنه صدام بين القيم التقليدية ومتطلبات الديمقراطية الحديثة، مما يتطلب تولزا دقيقا

الكلمات المفتاحية : مخرجات النظام الدولي، العولة، الديمقراطية التشاركية، الجزائر.

Abstract:

The outputs of the current international system are a result of the ramifications of globalization—in its structural and functional dimensions—acting as a pivotal factor in entrenching radical transformations that reflect the changes experienced by the international system after the Cold War. Some countries, like Algeria, are attempting to keep pace with and adapt to these resulting transformations. However, the current health crisis has revealed the contradictions of globalization while, on the other hand, reinforcing certain values related to the institutional aspects of states, such as organization and administration, the incorporation of digital transformation in various transactions, and the activation of participatory democracy standards.

This prompted us to conduct an exploratory study to observe the reality in Algeria regarding the challenges of participatory democracy. We aim to identify effective mechanisms for implementing this model while considering the specificities of Algerian society, especially in light of globalization's impact on cultural values and traditions. Although citizens' awareness of the importance of participation in decision-making has increased, this may lead to a clash between traditional values and the demands of modern democracy, necessitating a delicate balance.

Keywords: Outcomes of the international system, globalization, participatory democracy, Algeria.

* المؤلف المرسل

المقدمة

عرف عالم ما بعد الحرب الباردة توجهات كثيرة ومكثفة وتغيرات معيارية، سياسية وثقافية وكذلك إدارية، طرحت عدة عوامل ومفاهيم في الساحة الدولية والعالمية كالمجتمع المدني العالمي، الديمقراطية التشاركية، معايير الدولة المدنية، الحقوق والحريات، مما فرض على الدول والمجتمعات حتمية مجارة ومسايرة هذه التحولات سواء بالتكيف السلبي أو الايجابي.

وفي ظل ما عايشه المجتمع الجزائري من أزمات سياسية وأمنية (نتاج الفترة الاستعمارية والعشرية السوداء) وأزمات اقتصادية ومجتمعية (نتاج تداعيات الأزمات الداخلية والأزمات الاقتصادية العالمية...) فقد فرضت الضرورة على الجزائر كوحدة سياسية في المجتمع الدولي حتمية مجارة تحولات الواقع الدولي، وذلك ضمن أطر التكيف والتقليد، وهو ما كان نتاج الحقبة الراهنة ودخول الجزائر في حيز الاستيراد والتقليد وعدم إعطاء أهمية لخصوصية المجتمع الجزائري وتوجهات الشعب من الناحية السياسية ومن ناحية العقد الاجتماعي الذي هو أساس التعايش بين الحاكم والمحكوم، فمنذ التسعينيات إلى يومنا برزت مساعي الدولة الجزائرية لتحقيق معايير الديمقراطية التشاركية، واللاحق بالركب.

إشكالية الدراسة

في ظل مخرجات العلاقات الدولية الراهنة كيف يمكن لصانع القرار تحقيق الموازنة بين تبني معايير الديمقراطية التشاركية من جهة ومن جهة أخرى مراعاة الخصوصية المجتمعية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية:

- ✓ ما هي أبرز التوجهات الجديدة في النظام الدولي الراهن؟
- ✓ فيما تتمثل محددات الديمقراطية التشاركية في الجزائر؟

✓ ما مدى تفعيل معيار الديمقراطية التشاركية في الجزائر، من خلال رصد المؤشرات، التحديات والمآلات؟

فرضية الدراسة

✓ تطبيق نمط الديمقراطية التشاركية دون مراعاة الخصوصية المجتمعية ستكون له تداعيات على علاقة الحاكم بالمحكوم.

✓ حدوث القطيعة على مستوى العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم، سيؤدي إلى خلق تهديدات للأمن المجتمعي وبالتالي لاستقرار الدولة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

✓ تحديد الترابط بين تحولات النسق الدولي والديمقراطية التشاركية.

✓ الغرض من هذه الورقة هو استكشاف ما إذا كانت "الديمقراطية التشاركية" كشكل من أشكال الحوكمة والتي تطورت داخل المجتمعات الغربية يمكن تطبيقها في سياق مختلف تماما للدول والمجتمعات. ورصد أبرز الآليات التي تحقق هذا التوظيف دون المساس بخصوصية المجتمعات على غرار المجتمع الجزائري.

✓ التطرق لما مدى تفعيل معيار الديمقراطية التشاركية في الجزائر، من خلال رصد المؤشرات، التحديات والمآلات.

✓ السعي لتعزيز الوعي الديمقراطي وذلك من خلال تطوير برامج توعوية لتعزيز وعي المواطنين بأهمية المشاركة الديمقراطية مع احترام الخصوصيات المحلية.

✓ العمل على تحليل تأثير العولمة من خلال القيام بدراسة تأثير العولمة على القيم المجتمعية في الجزائر ورصد مخرجات تأثير ذلك على تطبيق الديمقراطية التشاركية.

✓ العمل على تطوير سياسات شاملة وذلك من خلال تقديم مقترحات وتوصيات لصانعي القرار حول كيفية دمج المعايير الدولية مع الخصوصيات المحلية في السياسات العامة.

➤ مصطلحات الدراسة

الديمقراطية التشاركية

هي شكل من أشكال تقاسم وممارسة السلطة لأجل تدعيم مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات السياسية (براج ، 2012، ص 101)، فهي تعمل في ظل الانفتاح السياسي، والذي يكفل مساهمة جميع فئات المجتمع في تسير الشؤون العمومية بغض النظر عن طبيعتها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية... وهذا يفرض بدوره ضرورة تبني التعددية، المساواة، الحرية... (مقدم، 2021، ص 612).

بالتالي فالديمقراطية التشاركية تهدف لتحقيق المشاركة الفعالة للأفراد والمجتمعات في عملية اتخاذ القرار، فضلا عن العملية الانتخابية، بالإضافة إلى تعزيز المسار التعاوني بين الحكومة والمواطنين، من خلال تبادل الأفكار والمعلومات بشكل مستمر، وهو ما يؤدي إلى تعزيز الشفافية، زيادة المساءلة، تحسين السياسات، وتعزيز الانتماء.

العولمة

تشير إلى عملية إزالة القيود المفروضة رسميا على حركة الموارد بين الدول بهدف تشكيل اقتصاد عالمي مفتوح وغير محدد بالحدود (Scholte, 2007, p. 21)، وفقا لهذا الفهم، تحدث هذه العملية كنتيجة لقيام السلطات بتقليل أو إلغاء التدابير التنظيمية كالحواجز التجارية، وقيود صرف العملات، وضوابط رأس المال، ومتطلبات التأشيرات.

الحكومة

يقصد بالحكومة قدرة الحكومة على وضع القواعد وتنفيذها، وتقديم الخدمات، بغض النظر عما إذا كانت تلك الحكومة ديمقراطية أم لا (Fukuyama, January 03, p. 2013)، وقد جادل غوران هايدن Goran Hyden بأنها تشير بشكل رئيسي إلى إدارة الحكومات والوكالات العامة الأخرى أو الخاصة ذات الأغراض الاجتماعية (WEISS، 2000، ص 795).

وتم تقسيم الدراسة إلى:

2. عوامل التأثير على الدخول في تبني نظام دولي جديد يتماشى مع متغيرات

العصر الراهن

تتسارع التطورات الدولية التي تشير بدورها إلى تغيير جوهري في هيكل النظام الدولي ككل نحو مزيد من التعددية على الصعيدين الاقتصادي والإستراتيجي، والتي عكستها سابقا قمة العشرين في أستراليا ومن قبلها قمة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي "أبيك" في بكين، وهو ما شكل تحلياً للنظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتحركاً جاداً نحو تغيير أنماطه الأساسية، فتتبع تاريخ العلاقات الدولية وتطورها يؤكد أن هيمنة أي قوة على النظام الدولي مهما طالبت مدتها فلا بد لها من التراجع، الانهيار والأفول، وهو ما بدأت مظاهره في البروز مع تزايد صعود "الشبح الصيني" على الساحة الدولية، وخاصة الآن ضمن مخرجات أزمة الصحة العالمية الراهنة "كوفيد 19"، وهو ما يرجحها الآن إلى فرض هيمنتها على النظام الدولي ما دفع بعض الباحثين لإطلاق تسمية القرن الصيني على الفترة الراهنة (أبودقة، 2017، ص 08).

وعليه فمتغيرات القرن الواحد والعشرين تكشف عن تحولات خارجية "خارج حيز الدولة"، تليها تحولات داخلية في إطار السعي للتكيف مع هذه المتغيرات، فمخرجات

الجائحة الآن قد غيرت نمط الدولة الخارجي، كما أنها هناك مؤشرات على تغييره بشكل عولمي من الداخل من حيث الإدارة وكيفيات التأقلم " السعي لتبني التحول الرقمي في الإدارة بكل تشعباتها".

1.2. ضغط العولمة على العلاقات الدولية والدولة كحيز تابع

شهد العالم منذ بداية تسعينيات القرن المنصرم مجموعة من السمات والتي أدت بدورها إلى ظهور مفهوم العولمة بمعناها الحقيقي، وذلك تزامنا مع انهيار النظام الاشتراكي الشيوعي مقابل فرض الهيمنة الرأسمالية الأمريكية على العالم، مما وفر لها الأرضية اللازمة بنشر ثقافتها وأيديولوجيتها في مختلف المجتمعات، حيث بدأت العولمة تؤثر في هذه المجتمعات في شتى النواحي السياسية، الاقتصادية، الثقافية وحتى جوانب التسيير الإداري، وما يميز هذه الدراسة طبعاً هو أنها أخذت وواظمت بين الشق الخارجي والداخلي للعولمة من خارج وداخل الدولة، والسبب في ذلك هو:

✓ أن العولمة السياسية تؤثر على نظام الدولة وهذا التأثير ينعكس بشكل مباشر على الأمن المجتمعي.

✓ أما العولمة الاقتصادية فهي التوحيد الكلي للأسواق العالمية والسيطرة في ذلك على إنتاج الدولة واستهلاكها.

✓ بينما الحديث العولمة في بعدها الثقافي فلا تنحصر لا في تغيرات المتعلقة بالأنظمة الدولية ولا بالثروات الاقتصادية. وإنما هي تغيرات عقلية فكرية حيث يتم من خلالها استهداف الأفكار وتهديد الهويات المجتمعية والمعتقدات والأيديولوجيات المجتمعية من النواحي الدينية والقيم والعادات وذلك من خلال الإقناع.

✓ أما فيما يخص العولمة الإدارية - والتي ترتبط بالهياكل المسيرة لمؤسسات الدولة - فبحكم انتشارها تحاول رسكلة كل العالم ونشر آلياتها فيه بفرض معايير التحول الرقمي والإلكتروني، والتي ما هي إلا موجة من موجات العولمة التي فرضتها على الحيز الداخلي للدولة "الإدارة (الخلايلة، 2018، ص 246)،

ويعتبر المجتمع الجزائري على وجه الخصوص من بين المجتمعات التي حاولت ومازالت تحاول التعايش مع المد العولمي، حيث انتشرت ظاهرة العولمة بين أفرادها وتجلت نتائجها في الاختراق الثقافي والاعتراب الهوياتي واستلاب الأفكار نتيجة الانصهار في حالة من الحداثة التي تتنافى مع المنظور القيمي والديني للمجتمع الجزائري، على الرغم أن البعض ينظر من زاوية أخرى لإفرازات العولمة على المجتمع الجزائري بالاعتقاد أنها شكلت عاملا من عوامل تقوية المجتمع الجزائري وإبراز البعد المدني فيه، وتأقلموا ونتيجة الاندماج مع الأطر الليبرالية الجديدة (الخلايلة، 2018، ص 246، 247)، فما تفسير هذا التوجه؟

إن التنوع العولمي بمختلف مستوياته (الثقافية، الاقتصادية والسياسية) هو في مجمله تطور لمجموعة من المظاهر عرفها المجتمع في فترة أو فترات زمنية معينة، وهو خاضع لنفس الظروف والمؤثرات التي يخضع لها أي مجتمع كالتقدم والتطور في إطار الصيرورة التاريخية، وما زاد من تسارع هذا التنوع هو فعالية المجانسة العولمية والثقافية من خلال تطبيقها عبر آليات سياسية وديمقراطية أحيانا، و/أو اللجوء إلى إسقاط هذا العامل أحيانا أخرى، وبما أن العالم كتلة من التنوع الحضاري والثقافي، فلا يمكن أن يكون هناك تواصل إلا إذا كان العالم محايدا يخضع لمعايير منطقية مقبولة من الجميع، وعلى هذا الأساس يبين أن العقل التواصلي هو القاسم المشترك بين كل الثقافات وهو الضامن الأولي لإمكانية توحيد التنوع والاختلاف.

وهنا يبرز هدف العولمة في مجملها، فحق المجتمعات الديمقراطية حسب هابرماس لا تخلوا من النزاعات. غير أن الفارق الوحيد حسب زعمه بين نزاعات الأنظمة الأخرى هو أن النزاع في النظم الديمقراطية يكون في الأطر المسموح بها وببعد كل البعد عن العنف، وهو الشيء الذي لم ولن تدركه الأنظمة والعقليات العربية بتاتا (بورزاق، 2020، ص 211)، فالعولمة تحاول الضغط على الدول من خلال تسريع

التفاعلات بينها من خلال العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تضع الدولة القومية تحت ذريعة التكيف والتأقلم مع مخرجاتها السلبية والإيجابية في آن واحد.

2.2. العولمة وتداعياتها على النسق الداخلي للدول من منظور ضغط الزمان والمكان أثناء التفكير في وبالعولمة بوصفها عملية سياسية من المهم أن ندرك أن ما لا نتحدث عنه هو ظهور شكل جديد فوق أممي من الحكومة العالمية. ولكن ما تغفل بشكل متزايد إلى لغة العلاقات الدولية هو نقاشات الحكم العالمي، والتي يمكن فهمها على أنها أطر قانونية وضعت للتعامل مع مشاكل عالمية تم الاتفاق عليها من قبل كل المنظمات الدولية والحكومات الوطنية، وهذا طبعا يكون عند إدراكنا مثلا لكيفية التعامل مع مواضيع مثل التجارة الدولية، التدهور البيئي وكذلك حقوق الإنسان، فقد كانت نقاشات الحكم العالمي عرضة لنقد العديد من المفكرين، فعلى سبيل المثال الحجة التي قدمت هي تركيز المفهوم على حلول تقنية لمشاكل عالمية جارية، لكنه يفشل في تقصي كيف لأنظمة قيد التشكيل للحكم العالمي أن تعكس بالحقيقة مصالح الدول و/أو المجموعات الأقوى، وبناءا عليه هل ينبغي مثلا اعتبار منظمة التجارة العالمية مؤسسة تقدم لكل دول العالم خدمة عملية لتعديل اقتصادياتها بما يتماشى مع التجارة الحرة؟ أم هل ينبغي اعتبارها مؤسسة تقن نظاما اقتصاديا يعتمد على التجارة الحرة والليبرالية الجديدة التي تعمل لصالح الدول الكبرى (إلياس و ستش، 2019، ص 182).

فكما نعلم أن للعولمة آثارا لا شك فيها في أنماط الاستثمار والاستهلاك وتحديدًا في الدول النامية والربيعية مثل الجزائر، ولكن ليس هناك سبب يدعو لأول وهلة إلى الاعتقاد بأن هذه الآثار أو تلك لا بد لها أن تحدث أضرارا بحالة البيئة والاقتصاد أكثر مما كان سيحدث في غياب العولمة، بل إن من الممكن أن يتوقع المرء أن يلجأ القائمون على الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى توظيف الأساليب التكنولوجية

الحديثة، وهو ما يجعلها أكثر مراعاة للبيئة والاقتصاد أي أقل ضررا وتلوثا من نظيرتها المعتمدة من طرف المحليون والتقليديون من الأفراد ومن المشروعات الحكومية (جلال، 2001، ص 114)، وهو بدوره ما فرض حتمية إشراك المواطنين وأخذ مشورتهم وتوجهاتهم في بلدانهم.

نتيجة لذلك كان انتقال عامل التشاركية من الاستثمار إلى الإدارة عاملا لتطوير العلاقة بين الشعب والحكومة من جهة، وتفعيل معايير الديمقراطية والمؤسسية من جهة أخرى، وهو ما وصفناه بضغط الزمان على المكان، وبعبارة أكثر دقة إن ميكانزمات العولمة قد هزت كيانات الدولة الوطنية في شتى المجالات، سواءا على المستوى الخارجي من تفاعلات اقتصادية، اجتماعية وسياسية، والتي بدورها تنعكس على المستوى الداخلي لحيز الدول وهو ما يعرف بميكانزمات العولمة السريعة، والتي تشكل تهديد غير مرئي الذي امتد للقوانين والدساتير واجتاحت جغرافيا الدول دون سابق إنذار، وهو ما دفعنا للتساؤل عن أبرز توجهات الديمقراطية التشاركية، ومحاولة استكشاف واقعها في الجزائر.

3. محددات الديمقراطية التشاركية في الجزائر

ليست هناك محددات قطعية منظمة لشؤون الاجتماع الأناني بعامة والحياة السياسية بوجه خاص، ومن ثمة لا يمكن الزعم بان هناك مستلزمات بذاتها لا بد توافرها كي يستوي البناء الديمقراطي التشاركي وتعيين خصائصه، وإنما ثمة مؤشرات عامة ينم وجودها عن احتمال قيام نسق ديمقراطي سليم.

1.3. المواطنة وديناميكية المجتمع المدني

تعتبر المواطنة الرابط الاجتماعي والسياسي الذي يجمع الفرد بالدولة، ويجعله قادرا على ممارسة جميع حرياته والتزاماته المدنية والسياسية، ومع ذلك لا تقتصر المواطنة على كونها مجموعة من القواعد القانونية، فهي إجراءات يمارسها المواطنون

في الديمقراطية التمثيلية عن طريق التصويت، وخلافا لذلك فالديمقراطية التشاركية تعتمد على نشاط المواطن بنء على مشاركته في الإدارة المحلية.

كما يعد التزام جميع المواطنين أمرا جوهريا للديمقراطية التشاركية، وهو ما يربطها بالواقع السياسي المعاش داخل حيز الدولة، وكذلك بالدوافع والمصالح الشخصية وهو الأمر الذي ينقص المجتمع المدني الجزائري، حيث يخلط بين أخلاقيات السياسة والمتمثلة في كسر الحاجز بين السلطة والشعب وتسهيلها أمام المواطن العادي، حيث يمكن أن يصبح سكان المدينة الواحدة عبارة عن فاعلين ضمن مجموعات تنطوي داخل حيز المجتمع المدني وهو كما أسلفنا الذكر ما يخص المجتمع المدني الجزائري (بختي، 2020، ص 72).

ومن خلال ما تم ذكره فالمجتمع المدني يعاني في الجزائر من الركود وانعدام الفعالية والفاعلية في مخرجاته نتيجة عدم اليقين وغياب عامل الوعي بالتوجهات الآنية لمضامين المجتمع المدني العالمي، لذلك فالسؤال المطروح:

لماذا ينجح المجتمع المدني في ألمانيا ولا ينجح في الجزائر؟

الإجابة على هذا السؤال تكون في التعريف المقدم، كنتاج لغياب التوافق بين الواقع المعاش في الجزائر وسياسات التقليد والتي مدخلاتها تركز لمنطق المهم التكيف مع التحولات العالمية وإفرازات العولمة دون مراعاة مخرجات ذلك على الأمن المجتمعي.

2.3. التنشئة السياسية للمجتمع الجزائري

إذا أردنا تعريف التنشئة السياسية فيعرفها نورمان ايدلر بأنها: "عملية تعلم وتلقين القيم السياسية ذات المغزى السياسي عن طريق الأسرة والمدرسة وكذلك التفاعل مع السلطة والمواقف السياسية المختلفة"، كما تعرف أيضا على أنها: "تلك العملية التي تسعى كافة مؤسسات المجتمع المدني من خلالها إلى إكساب الفرد القيم والمعايير والتوجهات السياسية اللازمة والضرورية لتحقيق التكيف الراهن" (جداي و حدادة، 2020، ص 27).

وهنا يبرز أن نجاح مسار التنشئة السياسية يتوقف على مدى تلقي ثقافة سياسية فعالة مبنية على دراسة دقيقة من الواقع المعاش الذي تعيشه المجتمعات، فالتنشئة السياسية لها دور كبير في تنمية المجتمع بصفة عامة وبناء الفرد بصفة خاصة.

3.3. الأحزاب السياسية

للأحزاب السياسية أهمية كبيرة في ترقية العمل الديمقراطي وتمكين المواطن من المشاركة السياسية وتفعيل الديمقراطية التشاركية، حيث يعرف الحزب السياسي على أنه "مجموعة من الأفراد جمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل استلام السلطة، أو الاشتراك في السلطة لتحقيق أهداف معينة".

ويعد تنوع الأحزاب السياسية وتعدد ميزات الديمقراطية الحديثة كونها تعكس التنوع الفكري والإيديولوجي داخل المجتمعات، وهو ما يضمن تمثيل واسع لكل الجماعات والأفراد، ونقل انشغالاتهم للسلطة والدفاع عن أفكارهم ومصالحهم، تفاديا لاحتكار السلطة من فئة معينة وهو ما يضمن في الأخير قيام الديمقراطية التشاركية.

من خلال دراسة الظاهرة الحزبية نطلع على التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع والعلاقات بين القوى الاجتماعية والإيديولوجيات السائدة في المجتمع وأساليب العمل السياسي والحزبي وكيفية أداء الوظائف المختلفة للنظام السياسي، فلا يمكن فهم العملية السياسية داخل الدولة دون معرفتنا لتركيبها الحزبية.

تعطي التعددية الحزبية الأفراد حرية الانتماء لأي حزب يتماشى وتطلعاتهم مما يعطي لهم حرية أكبر في التعبير عن آرائهم ومطالبهم وانشغالاتهم بما يضمن روح الديمقراطية، فقبل أن تكون الديمقراطية شكلا لنظام الحكم، فهي تعبير عن

مجمل القيم الإنسانية وتجسيدها لها، بمعنى أنها نظام وشكل حياة لا يعني شيئا إذا بقيت مجرد شعار يرفع لتحقيق مكاسب سياسية معينة.
إن هيمنة حزب أو فئة أو نخبة سياسية معينة على عملية صنع القرار ورسم السياسات كنتيجة لضعف الأحزاب السياسية، ينعكس على القدرة الفعلية للمواطنين غير المنتمين إليها في المشاركة في تسيير الشؤون المحلية، ومساءلة، ومراقبة المسؤولين المحليين، مما يطرح الجدوى من تعددية سياسية لا تضمن مشاركة فعلية للمواطنين في المساهمة في التنمية المحلية. (حموم و لعمراني، 2020، ص 136)

4.3. البعد القانوني للتنشئة السياسية في الجزائر

ويمكن رصد البعد القانوني للتنشئة السياسية في الجزائر من خلال:

1.4.3. دستور الأمة "العقد الاجتماعي"

يعتبر الدستور الجزائري العقد الاجتماعي الذي يضع الأسس القانونية والسياسية التي تحدد وتنظم طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن، كما يوضح قيم المشاركة والحقوق المدنية، كونه ينص على حقوق المواطنين الأساسية، على غرار الحق في التعبير، التجمع، والانتماء السياسي، فضلا عن ذلك تتضمن المواد المتعلقة بالحقوق السياسية نصوصا تضمن حق المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة، مما يساهم في تعزيز التنشئة السياسية، إذ ينص الدستور - على سبيل المثال لا الحصر - على مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في حق المشاركة، والذي من شأنه التشجيع على التنشئة السياسية، كما يعزز من مبدأ الشفافية والمساءلة، مما يساهم في بناء ثقة المواطنين في المؤسسات السياسية، علاوة على ذلك، وبالنظر إلى مضامين الدستوري الجزائري تبرز مساعي تعزيز الديمقراطية عبر توفير إطار قانوني ينظم العملية السياسية ويضمن حقوق المواطنين.

2.4.3. قانون الانتخابات

يعتبر قانون الانتخابات أحد أبرز الآليات الأساسية لرصد المسار العملي لممارسة المواطنين لحقوقهم السياسية، حيث يكفل هذا القانون ضمان نزاهة العملية الانتخابية ويحدد الشروط والإجراءات اللازمة للانتخابات حرة وعادلة، تظهر فاعليته في مدى إقبال المواطنين على المشاركة في الانتخابات، إذ تنص المادة 07 من قانون الانتخابات الجزائري على سبيل المثال على التسجيل في القوائم الانتخابية بما يكفل لهم حق التصويت والمشاركة في العملية السياسية، يجب على آل الجزائريين والجزائريات المتمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية والذين لم يسبق لهم التسجيل في قائمة انتخابية أن يطلبوا تسجيلهم". (المادة 07، 2012)

3.4.3. قانون البلدية والولاية

بدورها تحتل قوانين البلدية والولاية مكانة محورية في تعزيز الممارسة التشاركية على المستوى المحلي، عبر تمكين المواطنين من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونهم، والذي يكفل بدوره تعزيز الوعي السياسي والانتماء للمجتمع.

4. تفعيل معيار الديمقراطية التشاركية في الجزائر: المؤشرات، التحديات

والمآلات

على الرغم من الجهود المبذولة والسياسات المنتهجة لتفعيل مسار الديمقراطية التشاركية في الجزائر. إلا أنها لا تزال تشهد قصورا بارزا، مما يجعلها تواجه العديد من التحديات والرهانات، وهو ما يدفعنا للتساؤل عن مآلات تبني هذا النمط من الديمقراطية في الجزائر.

1.4. مؤشرات السعي لتفعيل مسار الديمقراطية التشاركية في الجزائر

تتباين مؤشرات المساعي الجزائرية لتفعيل مسار الديمقراطية التشاركية وتتمثل في:

1.4.أ. دعائم ومقومات الجماعات المحلية كعامل لتفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر

يعتبر إنشاء الجماعات الإقليمية في حد ذاته تكريس للحرية - اللامركزية الإدارية هي فكرة دستورية- أي فكرة مسجلة في وثيقة سياسية، وعلى اعتبار الهيئات الإقليمية تقوم على مبدأ المجلس المنتخب، هنا يظهر وبصفة كبيرة الطابع السياسي للديمقراطية المحلية.

✓ الديمقراطية المحلية ممارسة للحرية

تخلق الديمقراطية مجال تضامن بين السكان حول القضايا اليومية، والتي بإمكانهم حلها (الماء، الطريق، التعليم...)، كما تحضر المواطنين لممارسة الحياة السياسية، فوجود الهيئات المحلية هو أداة للتعبير عن الحرية، فمن الناحية التاريخية تم إنشاء البلدية في فرنسا للسماح للسكان بممارسة الحقوق والحريات، فلم تعد البلدية كضامنة لحريات وحقوق أفرادها فقط، بل أضحت تقسيم إقليمي مكلفة بإدارة مقاطعتها الانتخابية، وتؤكد دائما وجود الحرية على المستوى البلدي، لكن هذه المرة الحرية لا تخص السكان بل تخص الهيئة الإقليمية نفسها، وذلك بالحديث عن القضايا المحلية، وممارسة لنوع من الحرية السياسية والإدارية لصالح السكان.

✓ ارتباط اللامركزية بالدستور

القواعد الدستورية المتعلقة بالهيئات الإقليمية هي قواعد مختصرة، قابلة للتفسير والتأقلم، سمحت (القواعد أو المبادئ) بتطور قانون الجماعات المحلية دون التغيير في الأسس الدستورية، غير أنها تستحق جهد في التخييل والبناء من طرف كل من القضاء الإداري والدستوري، فالمكانة القانونية للمجال المحلي متوقفة على

الدستور، هذا يعني بصفتها موضوع اللامركزية الإدارية فإن البعد المحلي يتمتع بحماية في مواجهة أية توجهات تهدف للقضاء عليه أو تحويله، فالمحلي يجد هويته وأصوله في الدستور، فإذا كانت اللامركزية تحول الشكل والصورة المؤسساتية، وتسمح بظهور مشاهد سياسية محلية حقيقية، وكذا إقليمية المجال المحلي، فالدستور يسمح ويضمن الوجود القانوني للديمقراطية المحلية، لكن هذا يدفعنا للتساؤل عن الآليات الفعالة لتحقيق استمرارية وحماية البعد المحلي؟

بداية تؤسس الأحكام الدستورية للطابع الوطني والطابع الإقليمي للممارسة الديمقراطية، فيرتبط الدستور بين الطابع الديمقراطي والسيادة الوطنية، فالسيادة تمارس عن طريق استفتاء وبواسطة ممثلين منتخبين يمثلون قاعدة اللامركزية، أي يمثلون السياسات العمومية للدولة (عيساوي، 2015، ص 115، 116).

✓ المجلس المنتخب

يعتبر المجلس المنتخب تطبيقا للديمقراطية ومركزا للحياة الإدارية والسياسية المحلية، وهو إطار للتعبير عن الديمقراطية وقاعدة اللامركزية، فالمجلس المنتخب قوام الديمقراطية المحلية والتشاركية وذلك بالاقتراع العام.

مبدأ الانتخاب في اللامركزية الإقليمية يطبق في صورته المباشرة وغير المباشرة

➤ الانتخاب المباشر

من خلال الانتخاب العام السري والمباشر هو تمليك السلطة المحلية للمواطنين، الانتخابات المحلية هي انتخابات ديمقراطية، أي أنها تكون باقتراع عام، وتخضع للقواعد الدستورية التي تخص الانتخابات السياسية، فالإقتراع يقوم به المواطنون وليس السكان فقط الجزائريون المقيمون من يمارسون السيادة الشعبية.

➤ الانتخاب غير المباشر وتبرز مظاهره في حالتين:

✓ تتمثل في انتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية ويقوم الأعضاء المنتخبين في البلدية بالانتخاب على رئيس المجلس الشعبي البلدي وأعضاء المجلس الشعبي الولائي على رئيس المجلس الشعبي الولائي، فالمجلس المنتخب البلدي يتمتع بسلطة إدارة إقليم محلي عن طريق رئيسه، أما المجلس الشعبي الولائي له اختصاصات تداولية، مقابل سلطات واسعة لممثل الحكومة في إدارة الإقليم.

✓ يلعب الأعضاء المنتخبون في المجالس المحلية دورا بارزا في تشكيل الغرفة الثانية في البرلمان، لأنه بطبيعة الحال النمط الدستوري يعطي لهؤلاء المنتخبين الحق في الانتخاب وذلك ضمن ومن خلال حقهم في تشكيل ثلثي أعضاء مجلس الأمة، ومن هنا يمكن اعتبار أن مجلس الأمة هو عبارة عن هيئة تمثيل الأقاليم، بمعنى أن انتماء ثلثي أعضاء مجلس الأمة إلى الجماعات المحلية ثم انتخابهم من طرف هيئة مشكلة من منتخبين محليين هو ما يعزز فكرة أن الغرفة الثانية هي تمثيل للأقاليم وما يؤكد وي طرح هذه الفكرة هو تمثيل الولايات في مجلس الأمة بالتساوي دون مراعاة للعرق أو المكان الجغرافي أو العدد السكاني.

❖ العهدة

الأصل في عهدة المجالس الإقليمية هي خمسة سنوات، يمكن حل المجالس الشعبية المحلية بمرسوم رئاسي موقع من قبل رئيس الجمهورية وينشر في الجريدة الرسمية (عيساوي، 2015، ص 217، 218).

1.4.ب. التوجهات الجديدة والبديلة لقيام مجتمع مدني فعال

منذ بزوغ المجتمع المدني كمفهوم في الفكر اليوناني القديم وتحديدًا عند "أرسطو" والذي جاء بفكرة أن المجتمع المدني يسعى إلى تحقيق التوازن بين مصالح الدولة والأفراد. إلا أنه سرعان ما تم تجاوز هذا المفهوم في نهاية القرن الثامن عشر، وذلك بتفعيل المجتمع المدني وإنصافه من هيمنة الدولة، بينما رأى "انطونيو غرامشي" أن

المجتمع المدني عبارة عن مساحة من التنافس الإيديولوجي وهو ما يتطابق مع أطروحتي فوكوياما "نهاية العالم"، و"صراع الحضارات" ل"صمويل هنتنغتون"، لكن مع بداية التسعينيات من القرن العشرين عرف المجتمع المدني تغيير جذري في طبيعته، وذلك نتاج تأثير العولمة والتطور التكنولوجي وأيضا فشل الديمقراطية التمثيلية هذا من جهة، ومن جهة ثانية على مستوى وطني دعت الضرورة إلى إقحام المجتمع المدني كفاعل في التنمية المحلية والربط بين مصالح الدولة والمجتمع (مقدم، 2019، ص 167، 168).

يركز الخطاب الرسمي الجزائري على ضرورة الانخراط المجتمعي من أجل بناء الديمقراطية التشاركية والمساهمة في بناء السياسات وتعزيز مسارها والسعي لانجاز أهدافها، كما يدعوا الخطاب البرلماني إلى مشاركة المجتمع وذلك بالوفاء بتعهداتهم مع المنتخبين المحليين لتحقيق ديمقراطية تشاركية، وتمتين العلاقة مع الشباب قوامها الثقة والصراحة لتوسيع قاعدة الديمقراطية التشاركية (رحماني و عزوزي، 2016، ص 232).

ورغم الجهود الجزائرية والتي برزت تحديدا في مشروع ميثاق قانون الديمقراطية التشاركية سنة 2017. إلا أن المشروع بقي قاصرا ومحصورا ضمن تعقيدات إدارية وانعدام التنسيق والشفافية، إضافة إلى التسيير المركزي هذا من جانب، ومن جانب آخر غياب ثقة المواطن في المجالس المحلية وغياب آليات تقييم ومتابعة لفعالية المجتمع المدني في إرساء قواعد الديمقراطية التشاركية، والمتبع لمخرجات الديمقراطية التشاركية في الجزائر يراها عبارة خطابات عقيمة موجهة في اتجاه واحد، لم تقدم أي قيمة مضافة للبناء المجتمعي بكل شرائحه وفئاته، بل هي عبارة عن إرهافات سوف تؤدي إلى ترهل الدولة وفقط، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى التقليد الأعلى وسياسات الاستيراد وفقط، مع تغييب الواقع المعاش.

2.4. تحديات الديمقراطية التشاركية في الجزائرية بين التحديث والحداثة

كشف البنك الدولي أن الديمقراطية تعزز النمو الاقتصادي باندماج اقتصاديات الدول النامية والفقيرة في الأسواق الدولية مما سيحل سريعا مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وذلك بتحرير التجارة مما يخلق التوظيف والتنمية وزيادة الاهتمام بالمؤسسات الاقتصادية، ويبيدي تقرير التنمية لعام 2006 تحت عنوان "العدالة والتنمية" اهتماما مباشرا بإقامة الديمقراطية والتي تركز على مبدئين:

✓ تساوي الفرص، فانهجازات الشخص تتوقف على مواهبه وجهوده.

✓ عدم الحرمان من الحصول على النتائج، خاصة في مجال الصحة والتعليم (تيللي، 2010، ص 315.316).

وتنطلق مقارنة الديمقراطية التشاركية في الجزائر من خلال المشاركة والاستشارة في المجالس المحلية المنتخبة من قبل المواطن ومتابعة المشاريع المنجزة وتقييمها على مستوى محلي، ويقتضي ذلك إنصات وتفاعل أكبر من المنتخبين في المجالس المحلية، للتخلص من البيروقراطية السائدة على مستوى محلي وفك التعقيدات المعرقة لأهداف التنمية.

فالديمقراطية التشاركية حتمية لتحقيق تنمية اقتصادية من خلال تلبية حاجيات المجتمع، وتحقيق فعالية أكثر في التنمية الاجتماعية عن طريق المصالح غير الممركزة للدولة بمراعاة الكفاءة والمردودية العالية لموظفيها (عقبوبي، 2016، ص 211، 212)، والتمعن في مجريات وتطورات مسار تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر يبرز قصورا ناتج عن سياسات التقليد الأعمى والتلقي دون وعي للمفاهيم الغربية المدغمة وهو حال الديمقراطية بشكلها الموسع في الجزائر.

3.4. مستقبل الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين معايير التقليد ومقومات

الواقع

إن ما مرت وتمر به الجزائر الآن من اللااستقرار هو راجع بالدرجة الأولى إلى سياسات التقليد التي تريد دمجها دون مراعاة خصوصية تركيبة المجتمع، فالنخبة الجزائرية تعاني من غياب عامل الإدراك وحالة اللاتيقين (علاق، 2017، ص 172)، وإضافة إلى تفشي حالة اللامبالاة بالواقع المعاش، مع السعي لاستيراد المفاهيم ومحاولة تركيبها ثم ترقيعها ثم محاولة تطبيقها من خلال جانب نظري لا يتماشى مع البنية الهيكلية والوظيفية للمجتمع، فخطابات ما بعد الحداثة تقدم انتقادات مستجدة للديمقراطية وهو ما يعرف الآن بالانقلاب الإيستمولوجي وفلسفة الحداثة، مشككا بذلك في إمكانية الوصول إلى الحقيقة الكاملة والنظرية الواحدة والمنهج الفريد لتفسير العالم قائما بذلك على التعددية والنسبية، وهو ما يؤيد رأينا وتوجهنا نحو معايير الديمقراطية في الجزائر (بروني، 2010، ص ص 21)، فإذا رجعنا إلى مدركات الإدارة والديمقراطية وحالة مؤسسات الدولة خلال جائحة كوفيد19، نرى الديمقراطية التشاركية قد برزت بواورها من خلال الجمعيات الخيرية والتضامن المجتمعي.

وإذا تتبعنا مسار الديمقراطية فالباحث خوان لينز Juan Linz يقول إن مبدأ الأغلبية والأقلية السياسي سيتحول إلى أغلبية وأقلية قومية، وبالتالي ينشأ عن ذلك استبداد الأكثرية، كما أن أحد الباحثين الإسرائيليين "آرون يفتخال" يعتقد أن لا ديمقراطية في إسرائيل، بل هناك استبداد إثنية الكبرى، وقد حاول بعض السياسيين إيجاد حل لهذه المعضلة في اتجاهين الأول تمثل في استخدام الفيدرالية أو مناطق الحكم الذاتي لضمان الحقوق للقوميات ذات الأقلية العددية وهو استلهمهم للتجربة الأمريكية والألمانية، بينما الاتجاه الثاني وهو التجربة التوافقية التي

نشأت عمليا بعد الحرب العالمية الثانية اعترافا بقصور النظام الديمقراطي، (ليهارت، 2007، ص 08، 07). وبالتالي فالسياق الديمقراطي الأفضل يتوقف على:

✓ طبيعة المجتمع وليس على طبيعة ومرونة النظام السياسي، وهذه لا يفهمها صناع القرار والنخبة في الجزائر، حيث يكون المجتمع ذو صلة ويحوي على موروثات ثقافية وسياسية وعدد المشاركين، وكذلك مستوى خبرة المشاركين، فهل هذه تتوفر الشروط تتوفر في المجتمع الجزائري؟.

✓ كذلك يتوقف أيضا على ما يتطلعون له وإلى تحقيقه، فهل هذا يدخل ضمن تطلعات أفراد المجتمع الجزائري؟.

✓ إضافة إلى عدد غير محدد من القضايا العملية المباشرة كما يتطلب أن تبقى التكتيكات مرنة، فإن لم تكن هناك ديناميكية لدى الحركات المجتمعية في إعادة تطوير نفسها وفقا لخصوصياتها فسرعان ما تنصهر وتدخل في حالة الاستلاب الثقافي، وهو ما يحدث داخل التحولات في المجتمع الجزائري فهو سريع الذوبان داخل دوامة الديمقراطية.

✓ لنصل إلى أهم عامل وهو الذي يشكل محورا لنجاح مسار الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وهو أن ما يناسب مجتمعنا الجزائري من تكتيكات سياسية ومجتمعية قد لا يناسب ولا يلائم على الإطلاق المجتمعات الأخرى والعكس صحيح (غريب، 2014).

وعليه فالديمقراطية التشاركية لم تنجح في الجزائر، وهذا راجع إلى أنه بالرغم من عمليات التحديث المتتالية والمتابعة والتي تقودها النخب، إلا أن هذه العمليات تفتقر إلى عامل التوافق أي مدى توافقها مع خصوصيات المجتمع الجزائري، فالديمقراطية التشاركية ستنجح في الجزائر بمعايير الواقع وليس وفقا لمخرجات الآخر، فمحدداتها في الجزائر ليست مثل محددها في فرنسا، أو ألمانيا.... وعليه

فمسار تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر يجب أن يخرج من شق التحديث إلى الحداثة.

الخاتمة

وحاولنا في هذه الدراسة أن ندرس التوجهات الجديدة في العلاقات الدولية ومخرجاتها على الحيز الداخلي للدول مع أخذ الجزائر كنموذج تطبيقي والديمقراطية التشاركية كآلية ليبرالية أفرزتها العولمة والتفاعلات بين الدول، ومن خلال البحث التحليل والتفسير للمعطيات توصلنا إلى:

✓ التحولات الراهنة التي يشهدها النظام الدولي وما أفرزه هذا الأخير ساهم في تعزيز بعض القيم المؤسسية في الدول، كالتنظيم والإدارة، وكذلك إدراج التحول الرقمي في المعاملات، فضلا عن تعزيز معايير الديمقراطية التشاركية.

✓ يعتبر تفعيل معايير الديمقراطية التشاركية جوهرها، بحيث يشمل ذلك تشجيع المشاركة المجتمعية في صنع القرار وتعزيز شفافية الحكومة.

✓ تبقى الديمقراطية التشاركية -كشكل من أشكال الديمقراطية ومن أبرز المطالب الشعبية- محتوى لصناع القرار في خطاباتهم النظرية إلا أنها لا تعكس الواقع المحلي، وذلك لعدم مراعاة الخصوصية المجتمعية، فالديمقراطية التي تنجح في فرنسا وأمريكا لا تنجح في الجزائر.

✓ فيما يتعلق بواقع الديمقراطية في الجزائر بجميع أنواعها من المتوقع تعرضها لموجات ارتدادية، وذلك جراء الواقع المغيب والتمهيش المجتمعي وفساد العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم، وغياب أطر الثقة اللازمة وعدم الفهم الواضح لآليات تفعيل الديمقراطية.

التوصيات:

بناء على ما تم التوصل له من خلال محاور الدراسة من نتائج نقترح التوصيات التالية:

- ✓ يتطلب تكيف الدول مع مخرجات النظام الدولي الراهن رؤية استراتيجية تدمج العناصر المحلية والعالمية بشكل متوازن، مع التركيز على تحسين جودة الحياة للمواطنين وتعزيز الاستقرار الوطني.
- ✓ يكون التوجه لتبني معيار الديمقراطية التشاركية مرهون بحتمية مراعاة التكيف مع التحولات والخصوصيات المتعلقة بالسياق الثقافي للدولة، بحيث تحترم السياسات والممارسات الديمقراطية التشاركية التنوع الثقافي والاحترام المتبادل.
- ✓ نظرا لخصوصية كل مجتمع فالأولى البحث في سيكولوجيا المجتمع الجزائري لمعرفة توجهاته، ومن ثمة العمل على بناء نسق سياسي مجتمعي يتماشى مع خصوصية المجتمع الجزائري، والابتعاد عن استيراد القوالب الجاهزة.

الإحالات والمراجع:

المراجع باللغة العربية

1. أبو دقة، رامي عبد الرحمان بركات. (2017). ملامح تحول النظام الدولي في ظل مفهوم القوة. رسالة الماجستير في العلوم السياسية. غزة، كلية الاقتصاد، جامعة الأزهر.
2. بختي، بوبكر. (2020). تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر. مجلة الدراسات والبحوث القانونية، 05(01).
3. برايج. عبد المجيد. (2012). الديمقراطية التشاركية. أشغال الملتقى الوطني حول موضوع مؤشرات الحكم الراشد وتطبيقاته، 06-07/04/2011، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، عدد خاص. (108-101)
4. بروني، زكرياء. (2010). النخبة السياسية واشكالية الانتقال الديمقراطي دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة قسنطينة.
5. بورزاق، يمين. (2020). الثقافة بين التعددية والعمولة. مجلة مقاربات فلسفية، 07(01).
6. تيلي، تشارلز. (2010). الديمقراطية. ترجمة محمد فاضل طباح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
7. جداي، سليم وحداة، سهام. (2020). أزمة العلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا والوطن العربي "دراسة في الأسباب والدوافع". مجلة الدراسات الأفريقية والعربية، (11).
8. جلال، أمين. (2001). العمولة والتنمية العربية "من حملة نابليون إلى جولة الاورغواي 1789-1998. بيروت: مركز دراسات لوحدة العربية
9. جوانيثا، إلياس وستش، بيتر. (2019). أساسيات العلاقات الدولية. دمشق: دار الفرقد للنشر والتوزيع
10. حموم، فريدة ولعمراني، آسيا. (2020). أهمية توفر المحددات السياسية لتجسيد الديمقراطية التشاركية في الجزائر. مجلة الحوار الفكري، 15(01).
11. الخلايلة، المعتصم بالله أحمد. (2018). أبعاد العمولة الثقافية على الهوية العربية في العصر الأحادي القطبية. مجلة التراث، 08(01).
12. رحمان، جهاد وعزوزي، بن عزوز. (2016). الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة بالجزائر واقع و آفاق. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 02(09).
13. عقوبي، مولود. (2016). الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر. مجلة القانون، 02(06).
14. علاق، أمينة. (مارس 2017). نخبة أم نخب: قراءة في المفهوم الادوار الاشكاليات. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، (28).
15. عيساوي، عز الدين. (2015). الديمقراطية المحلية: من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية. المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، 12(02).

16. غريب، ديفد. (2014). مشروع الديمقراطية "التاريخ الأزمة الحركة". ترجمة أسامة الغزولي. لكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
17. ليهبارت، آرنست. (2007). الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد. ترجمة زينة حسني. بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية
18. مقدم، إبتسام. (2019). الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر – ولاية وهران دراسة حالة. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية. جامعة وهران 02
19. مقدم، إبتسام. (2021). الديمقراطية التشاركية: دراسة في المفهوم، التحديات والآفاق مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية. مجلة الحقوق والحريات، 609-631، 9(2).

المراجع باللغة الأجنبية

1. Fukuyama, F. (January 2013). What Is Governance?, Working Paper 314. center for global development.
2. Scholte, J. (2007). Defining globalization. Clm.economía(10), pp. 15-63.
3. WEISS, T. (2000). Governance, good governance and global governance: conceptual and actual challenges. Third World Quarterly, 21(05), pp. 795– 814.